

تمسك الشاهد والوزراء المرشحين للانتخابات بمناصبهم يؤجج التوتر السياسي في تونس مخاوف متصاعدة من انعدام تكافؤ الفرص بين المرشحين



الشاهد يتجاهل دعوات الاستقالة

وأحمد قعلول (النهضة) والحيثي الدبابي (النهضة) وهشام بن أحمد (تحيا تونس) والهادي الماكني (تحيا تونس)، لم يتقدم أي منهم باستقالته من منصبه للتفرغ لهذا الاستحقاق الانتخابي. ويرى مراقبون، أن هذه المسألة ستبقى تُخدم على المشهد السياسي ما لم يتم حسمها نهائياً خلال مجلس الوزراء الذي سيرأسه الرئيس المؤقت محمد الناصر، وسيُخصص للنظر في التحضيرات للانتخابات التي ستجري يوم 15 سبتمبر، والسادس من أكتوبر من العام الجاري.

تكلف حكومة تصريف أعمال إلى حين إجراء الانتخابات، قائلاً "عليه أن يغادر منصبه، وأن يناقش على الاستحقاق الرئاسي مناقشة شريفة". واعتبر حسونة الناصفي، الأمين العام لحركة "مشروع تونس" أن الانتقال الديمقراطي الذي نعيشه يفرض على الشاهد، أخلاقياً وسياسياً، عدم الجمع بين ترشحه ومنصبه في رئاسة الحكومة". وسشارك في الانتخابات التشريعية القادمة 7 وزراء من الحكومة الحالية، هم زياد العذاري (النهضة) وفيلس دربال (النهضة) والسيدة لونيبيسي (النهضة)

أن الاستقالة في هذا الظرف هي "هروب من المسؤولية، ومن يدعوه إلى الاستقالة يعني تأجيل الانتخابات". واثار هذا الموقف في حينه، استياء بعض الأحزاب التي شددت على ضرورة استقالة الشاهد ووزرائه حرصاً على نزاهة الانتخابات، واحتراماً لمبدأ المساواة بين المرشحين، ولتفادي شبهة التزوير واستغلال موارد الدولة في القيام بالعمليات الانتخابية. وفي هذا السياق، دعا زهير المغراوي، الأمين العام لحركة الشعب، في تصريحات صحافية، يوسف الشاهد إلى

الذين ترشحوا للانتخابات الرئاسية والتشريعية بضرورة "الاستقالة الفورية من مناصبهم".

واعتبر السبسي الابن في تدوينة نشرها الأربعاء في صفحته الرسمية على شبكة التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، أن "طبيعة المرحلة الراهنة تقتضي اتخاذ قرارات فورية جريئة تضمن للبلاد الأمن والاستقرار وتعيد للشعب الأمل وللدولة الهيبة والإشعاع بين الأمم".

ولفت إلى أن هذه الاستقالة من شأنها قطع "الشك تجاه شفافية العملية الانتخابية، وسلامة مسار الانتقال الديمقراطي برمته، ذلك أن الشاهد هو اليوم رئيس الحكومة ومرشح للرئاسة في نفس الوقت، شأنه شأن 7 من وزرائه ترشحوا بدورهم للانتخابات التشريعية". وتابع قائلاً "ليس بمقدورنا إلا دعوتهم إلى العودة إلى طريق الجدية، والاستقالة الفورية من مناصبهم حتى يتفرغوا لطموحاتهم وبإمكاناتهم، ومواردهم الذاتية، وحتى يكونوا مع بقية المواطنين على قدم المساواة، وتكون الحظوظ متساوية بين جميع المتقدمين للعملية الانتخابية، وتكون النتائج مقبولة بعيداً عن مناخات التشكيك والتوظيف السافر لأجهزة الدولة".

وكان رئيس الحكومة، قد تقدم رسمياً في التاسع من الشهر الجاري، بملف ترشحه لخوض الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها، وأعلن في نفس الوقت أنه لن يستقبل من رئاسة الحكومة، لأنه ليس هناك أي مانع قانوني يحول دون ترشحه وهو رئيس حكومة.

واعتبر أن استقالته من منصبه تعني استقالة الحكومة كاملة، لافتاً في المقابل، إلى أن البلاد في حالة طوارئ، وتحارب الإرهاب، وفي موسم سياحي، وعلى أبواب عودة مدرسية، مُشدداً على

يصر رئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد المرشح للانتخابات الرئاسية على التمسك بمنصبه هو وعدد من الوزراء المرشحين للانتخابات التشريعية أغلبهم من حركة النهضة الإسلامية، وهو ما يقلص مناخ الشفافية المحيط بتلك الانتخابات ويعمق المخاوف من انعدام تكافؤ الفرص بين جميع المرشحين.

نوفمبر 2018، في نص استقالته إنه يريد من وراء هذه الاستقالة "التفرغ للمشاركة في الانتخابات التشريعية المقبلة، المقررة في السادس من أكتوبر المقبل". ويرأس محفوظ وهو محام سبق له أن ترأس عمادة المحامين التونسيين خلال الفترة من يونيو 2013 إلى يوليو 2016، القائمة الانتخابية لحركة "مشروع تونس" عن دائرة صفاقس 2. وتعتبر هذه الاستقالة الثانية من نوعها من الحكومة التونسية الحالية برئاسة يوسف الشاهد، في غضون أسبوع، حيث سبق لوزير الدفاع، عبد الكريم الزبيدي أن أعلن في السابع من الشهر الجاري استقالته من منصبه، وذلك بعد تقدمه إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بملف ترشحه لخوض الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها المقرر تنظيمها في منتصف شهر سبتمبر القادم.

حافظ قائد السبسي
استقالة الشاهد ووزرائه
تقطع الشك تجاه
شفافية الانتخابات

كما تأتي بعد يوم واحد من مطالبة حافظ قائد السبسي، رئيس حركة نداء تونس، رئيس الحكومة، والوزراء

الجسفي قاسمي
صحافي تونسي

تونس - حركت استقالة الوزير التونسي، محمد الفاضل محفوظ من منصبه، للتفرغ لحملته الانتخابية، موجة التحذيرات التي تحيط بالمشهد السياسي، من مخاطر التلاعب بالاستحقاقات الانتخابية الرئاسية والتشريعية التي تستعد البلاد لتنظيمها، على خلفية إصرار رئيس الحكومة، وعدد من أعضاء فريقه الوزاري على عدم الاستقالة من مناصبهم لضمان مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المرشحين. وفي خطوة يُنتظر أنها ستخرج رئيس الحكومة، يوسف الشاهد، قدم محمد الفاضل محفوظ، الوزير لدى رئيس الحكومة المكلّف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان، في الحكومة التونسية، الخميس، استقالته من منصبه.

وجاءت هذه الاستقالة في وقت ارتفعت فيه الأصوات المطالبة باستقالة كافة الوزراء الذين تقدموا لخوض الاستحقاق الانتخابي بتسقيبه الرئاسي والتشريعي، وسط مخاوف وتحذيرات من أن عدم الاستقالة من شأنها التأثير على سير العملية الانتخابية برمتها.

وقال الوزير محمد الفاضل محفوظ، الذي عُيّن في منصبه الحكومي في 5

انتفاضة الماء والكهرباء تفاقم الغضب الاجتماعي في الجزائر

اشتعال الغتيل في مناطق أخرى، لتشابه الوضع الاجتماعي والخدمي في عموم ربوع البلاد.

صابر بلدي
صحافي جزائري

ونقل شهود عيان لـ "العرب"، في مدينة الأخرية بمحافظة البويرة (120 كلم شرقي العاصمة)، أن العشرات من المحتجين قاموا بشل الحركة في الطريق السيار الرابط بين شرق وغرب البلاد، في ثالث أيام العيد، تنديداً بقطع خدمة المياه وعدم اهتمام المسؤولين المحليين بانشغالات وشكاوى المواطنين، وهو ما أدى إلى حالة اكتظاظ غير مسبوقة في الطريق المذكور، وإلى تسجيل معاناة حقيقية في صفوف المسافرين.

وتصاعدت وتيرة الاحتجاجات الاجتماعية خلال الأسابيع الأخيرة، بشكل يثير الاستهفامات حول الأسباب والخلفيات الحقيقية للمحرك الحقيقي لها، فبعد موجة الحرائق المفيرة التي التهمت أكثر من 30 ألف هكتار في ظرف قياسي في مناطق معينة، جاءت احتجاجات الماء والكهرباء، مما طرح فرضية الفاعل الذي يستهدف أجندة معينة.

ويرى متابعون لوتيرة الحراك الاجتماعي في الجزائر، بأن تفاقم الاحتجاجات خلال الأسابيع الأخيرة، لا تستبعد منه فرضية دفع الوضع الداخلي إلى الفوضى والانزلاقات التي تثير قرارات سياسية وأمنية، في ظل فشل مخططات سلطة الأمر الواقع في احتواء الحراك الشعبي والحد من تصعيد المطالب السياسية، وأن الذهاب إلى حالة أمنية استثنائية للتحكم في الاحتجاجات سيكون الهدف من تقويض ثورة الشارع.

وفي المقابل ذهبت قراءات أخرى، إلى أن سلطة الأمر الواقع بقيادة المؤسسة العسكرية، معرضة لفورة مضادة من طرف فلول نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، وأن الخلايا الموالية لرموز السلطة المسجونين في البلدية والحراش، قد بدأت تتحرك في بعض المواقع لتأليب الشارع ضد السلطة القائمة.

الجزائر - تحولت إجازة عيد الأضحى في الجزائر إلى وبال حقيقي على العاصمة، نتيجة موجة الاحتجاجات الاجتماعية التي اشتعلت في مدن ومحافظات عديدة، بسبب تردي خدمات التزود بالكهرباء والماء، لتزيد بذلك من حالة الاحتقان السائد في البلاد، وتثير المزيد من الاستهفامات التي طرحت بقوة حول خلفيات تردي الخدمات الحكومية وعلاقتها بالوضع السياسي القائم.

وأقدم سكان بلدية عين الخضراء في محافظة المسيلة (200 كلم جنوبي العاصمة)، على شل الحركة في مدينتهم احتجاجاً على تردي الخدمات الصحية، وتجاهل السلطات الوصية لمطالبهم المرفوعة باستمرار، وقام هؤلاء بخلق كل المقار الحكومية المحلية وحتى الأنشطة التجارية والطرق الوطنية المؤدية إلى محافظات أخرى كسطيف وباتنة، من أجل الضغط على المسؤولين للاستجابة لانشغالاتهم.

وجاءت احتجاجات نهار أمس الخميس، في سياق موجة غضب اجتماعي تجتاح الكثير من مدن ومحافظات البلاد، بالموازاة مع إجازة عيد الأضحى، كنتيجة على تردي الخدمات العمومية في مجالات التزود بالماء والكهرباء والصحة، وكإسقاط مباشر للشهاشة التي تعرفها مؤسسات الدولة في هرم السلطة على المؤسسات المحلية، حيث تعيش البلاد حالة من الشلل والتفكك.

وفيما عاد الهدوء الحذر لبعض المدن والبلدات التي اشتعلت منذ اليوم الأول للعيد، انتقلت عدوى الاحتجاجات الاجتماعية كالنار في الهشيم خلال الساعات الأخيرة، فبعد انتفاضة سكان مدينة أدرار بجنوب البلاد ضد تردي خدمة التزود بالكهرباء، انتقلت الخميس إلى محافظة المسيلة، ولا يستبعد

ونفى اللواء المبروك الغزوي أمر مجموعة عمليات المنطقة الغربية التابعة للجيش الليبي مسؤوليتهم عن استهداف مطار معيتيقة متهمًا جماعات مسلحة بالوقوف وراء هذا العمل وتكراره بصفة دورية.

وقال الغزوي "رصدنا إطلاق مقذوفات من داخل معسكر 'حوازة النعام' وشمالاً من موقع آخر قرب التقاطع المعروف باسم (أربعة شوارع الكهرباء) وذلك على يد ميليشيات متطرفة متمركزة هناك ما بين الساعة 1:10 و 1:20 من صباح الخميس"، وتساءل في تصريحات لصحيفة "المرصد" الإلكترونية عن السبب الذي يدفع الجيش لاستهداف المطار بالهاون إذا كان قد نجح خلال الفترة الماضية في توجيه ضربات دقيقة استهدفت الجناح العسكري للمطار.

وبحسب الغزوي فإن استهداف الميليشيات المتطرفة لمطار معيتيقة يأتي لسببين رئيسيين، يتمثل الأول في محاولة إطلاق سراح الإرهابيين من تخليفي القاعدة وداش القابعين داخل سجن في المطار وهو الأمر الذي طالب به مفتي المجموعات الإرهابية الصادق الغرياني في أكثر من مناسبة.

أما عن السبب الثاني فقال الغزوي "وفقاً لتقاريرنا الأمنية فإن بعض ميليشيات مصراتة تسعى للسيطرة على حركة الملاحة الجوية بالمنطقة الغربية من خلال حصرها في مطار مدينتها وهذه الرغبة ليست وليدة اللحظة بل كانت منذ سنة 2014 عندما أضرمت النار في مطار طرابلس الدولي عمداً رغم سيطرتها عليه سلباً في ذلك الوقت".

وأضاف "إذا تحققت لهم هذه الرغبة اليوم سيسيطرون على حركة سفر حكومتهم الميليشياوية ورئيسها ويكسبون ورقة ضغط عليه وعلى حركة ضيوفه الأجانب وحتى على بعثة الأمم المتحدة".

وتابع "بعض ميليشيات مصراتة وقادتها غير مرتاحين لسيطرة ميليشيات طرابلس على معيتيقة بصورة حصرية كما أنهم مستأؤون من التهريب اليومي للأموال وأحياناً للذهب على يد بعض قادة مليشيات طرابلس وبيرون في إغلاقه تضيقاً عليهم".

اتساع نطاق حرب المطارات في ليبيا

شخابيا وحفرة ضخمة في مدرج مطار زوارة أكدت أنها جاءت نتيجة لكصف قوات الجيش.

مليشيات مصراتة تسعى للسيطرة على حركة الملاحة الجوية في المنطقة الغربية من خلال حصرها في مطار مدينتها

ودخل الشق غير العسكري من مطار معيتيقة نطاق الحرب بسبب خلافات داخلية بين الميليشيات في طرابلس وهو الأمر الذي تحاول حكومة الوفاق التغطية عليه باتهام الجيش باستهدافه وهو ما يفيقه بشدة.

وتسبب سقوط قذائف صاروخية داخل مطار معيتيقة الدولي في وقت متأخر ليلة الأربعاء الخميس، في مقتل حارس أمن وإصابة آخرين بجروح، بحسب ما أفاد مصطفى المعجي، المتحدث باسم قوات حكومة الوفاق.

ونفذت طائرات تركية مسيرة غارات استهدفت قاعدة الجفرة ليرد الجيش بقصف قاعدة مصراتة العسكرية التي تستخدم لإقلاع الطائرات التركية.

وأعلن الجيش الليبي الخميس أنه استهدفت مطار زوارة على بعد 120 كلم غرب العاصمة طرابلس، والذي يستخدم لإقلاع الطائرات التركية المسيرة.

وأوضح اللواء أحمد المسماري، المتحدث باسم الجيش عبر صفحته الرسمية على فيسبوك، "بعد جمع المعلومات عن حركة الطائرات التركية المسيرة، تاكدنا أنها تستعمل هتقنين (مرابين) داخل مطار زوارة".

وأضاف "قامت طائرات سلاح الجو صباح اليوم بضرب الهتقنين وتسويتها بالأرض، وتم تفادي ضرب مهبط وصالة الركاب بالمطار". واعتبر المسماري، الاستهداف "رسالة إنذار لأي مكان يتواجد به أي تهديد لمقرات شعبنا أو لوحدات قواتنا المسلحة".

ونشرت قوات عملية "بركان الغضب" التابعة لحكومة الوفاق عبر صفحتها الرسمية على فيسبوك، صوراً تظهر بقايا

طرابلس - وسّع قصف الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر لمطار زوارة الذي تحول إلى قاعدة جديدة لانطلاق الطائرات التركية المسيرة، حرب المطارات المشتعلة في البلاد منذ بداية معركة تحرير طرابلس.

واقصرت حرب المطارات في البداية على قصف قاعدة الوطية الذي كان رد الجيش عليه يقتصر على استهداف الجانب العسكري من مطار معيتيقة آخر منفذ جوي تبقى لسكان طرابلس بعد حرق ميليشيات فجر ليبيا الإسلامية لمطار طرابلس في 2014.

ورغم نجاح الجيش الليبي في استنزاف سلاح الجو التابع لحكومة الوفاق حيث تمكن من إسقاط ثلاث طائرات، إلا أن دائرة هذه الحرب أخذت في الاتساع بعد أن أصبحت حكومة الوفاق تعول على الطائرات التركية المسيرة في معركتها الجوية ضد الجيش.

وقامت قوات الجيش في يوليو الماضي، بتدمير غرفة عمليات وتحكم رئيسية للطائرات التركية في قاعدة طرابلس الجوية.



مطار معيتيقة هدف للجيش والمليشيات